

النمو الإقتصادي

الثلاثي الثاني من سنة 2025

أوت 2025

بيان صحفي

Communiqué de Presse

النمو الإقتصادي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025

أبرزت التقديرات الأولية للحسابات القومية الثلاثية أن النشاط الإقتصادي قد سجّل نموًا بنسبة 3,2 بالمائة في حجم الناتج

المحلي الإجمالي المعالج من تأثير التغيرات الموسمية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025، وذلك مقارنة بالثلاثي المماثل من سنة 2024، أي بحساب الإنزلاق السنوي.

تطور الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي خلال السنوات 2023-2025 (بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015)

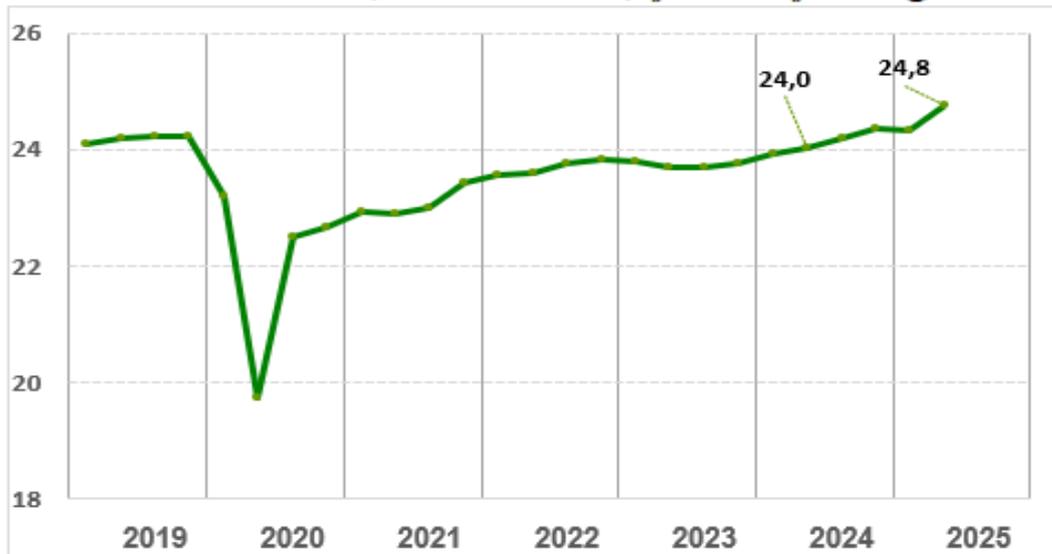
2025		2024				2023				بحساب التغيرات الثلاثية*
الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	الثلاثي الرابع	الثلاثي الثالث	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	الثلاثي الرابع	الثلاثي الثالث	الثلاثي الثاني	الثلاثي الأول	
1.8	-0.1	0.7	0.8	0.3	0.7	0.3	0.1	-0.5	-0.2	
3.2	1.6	2.5	2.1	1.4	0.5	-0.3	-0.3	0.4	1.0	بحساب الإنزلاق السنوي**

(*) مقارنة بنفس الثلاثي من السنة السابقة (***) مقارنة بالثلاثي الذي يسبقه

أما بحساب التغيرات الثلاثية، أي مقارنة بالثلاثي الأول من السنة الحالية، فقد سجّل حجم الناتج المحلي الإجمالي تحسّنا بنسبة 1,8 بالمائة.

وعلى هذا الأساس، يكون الإقتصاد التونسي قد سجّل نموًا بنسبة 2,4 بالمائة خلال السداسي الأول من السنة الحالية.

تطور الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار لسنة 2015)



تحسّن في الفلاحة والصناعة والخدمات يعزّز النمو

سجّلت الأنشطة الفلاحيّة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 تحسّنا متواصلا في منحى النمو حيث تطوّرت القيمة المضافة بنسبة 9,8 بالمائة، وذلك بحساب الإنزلاق السنوي. وبالتالي، تقدّر مساهمة القطاع الفلاحي بـ 0,84 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجّلة للناجح المحلي الإجمالي (3,2).

كما حافظ نشاط الخدمات خلال الثلاثي الثاني من السنة الحالية على حيويته النسبية، حيث سجّل حجم القيمة المضافة إرتقاعا بـ 1,9 بالمائة، مساهما إيجابيا بـ 1,21 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجّلة للناجح المحلي الإجمالي (3,2). ويعزى هذا الأداء إلى إرتقاع القيمة المضافة في قطاع النزول والمطاعم والمقاهي بـ 7,0 بالمائة وقطاع النقل بـ 3,0 بالمائة وقطاع الإعلامية والإتصال بـ 1,5 بالمائة.

وفي السياق ذاته، سجّلت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية إرتقاعا بنسبة 3,4 بالمائة بحساب الإنزلاق السنوي خلال الثلاثي الثاني من السنة الحالية. حيث سجّل قطاع الصناعات المعملية نمواً بنسبة 3,9 بالمائة، مدفوعا بتحسّن القيمة المضافة لكل من قطاع الصناعات الكيمايائية وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع صناعة المنتجات المعدنية الأخرى بنسب تقدر على التوالي بـ 10,1 بالمائة و 9,6 بالمائة و 7,7 بالمائة. كما سجّل حجم القيمة المضافة في قطاع الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات إرتقاعا بـ 2,1 بالمائة بحساب الإنزلاق السنوي، وذلك نتيجة لتطور القيمة المضافة لقطاع المناجم بـ 39,5 بالمائة. وبالنسبة لقطاع البناء والتشييد، فقد سجّل نمواً إيجابياً قدر بـ 9,6 بالمائة بحساب الإنزلاق السنوي.

تطور حجم القيمة المضافة حسب القطاعات خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 (بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015)

التغيرات الثلاثية	الإنزلاق السنوي	
3.2	9.8	الفلاحة
2.3	3.4	الصناعة
6.1	2.1	الطاقة، المناجم، الماء والتطهير ومعالجة النفايات
1.2	3.9	الصناعات المعملية أو التحويلية
4.1	9.6	البناء والتشييد
1.4	1.9	الخدمات
1.8	3.2	الناجح المحلي الإجمالي

إرتقاع نسق نمو الطلب الداخلي

أبرز تفصيل الناجح المحلي الإجمالي الثلاثي حسب عناصر الإستعمال إلى إرتقاع حجم الطلب الداخلي، المتكوّن من نفقات الإستهلاك وتكوين رأس المال الخام أي الإستثمار، بنسبة قُدّرت بـ 3,3 بالمائة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025 بحساب

الإنزلاق السنوي مساهما بالتالي إيجابيا بـ 3,59 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة للنتائج المحلي الإجمالي (3,2).

وفي المقابل، ساهم صافي المبادلات الخارجية من جهته سلبا بـ 0,43 نقطة مئوية في نسبة النمو المسجلة للنتائج المحلي

الإجمالي (3,2)، حيث إرتفع حجم الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 9,6 بالمائة وإرتفع حجم الواردات بنسبة 8,9 بالمائة.

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي وأبرز عناصره خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025

التغيرات الثلاثية**	الإنزلاق السنوي*	
1.8	3.2	الناتج المحلي الإجمالي
1.0	3.3	الطلب الداخلي
صافي المبادلات الخارجية		
2.4	9.6	الصادرات
0.5	8.9	الواردات (-)
		(*) مقارنة بنفس الثلاثي من السنة السابقة
		(**) مقارنة بالثلاثي الذي يسبقه